العجب العجاب في شركة نقل الركاب!

قضية ساخنة

750 حافلة تعمل في شوارع بغداد بلا مردود مادي!

السائقون تملكوا الحافلات وإيراداتها لا تصل إلى الشركة

حافلات الشركة المسروقة بيعت في الأردن وإيران

متابعة/رحمن الجواري

الداخل الى مقر شركة نقل الركاب في الوزيرية لا يصاب بخيبة أمل فقط بل يرى العجب فيها: فهي عبارة عن بنايات قديمة وخاوية من كل شيء الا من بعض الطاولات القديمة التي يغطيها التراب. أشلاء الحافلات عاطلة ومتناثرة، موظفون همهم الوحيد أن يشطبوا يوميهم ويذهبوا الى مساكنهم الى يوم لا ينسون فيه بينت شفة، عندما تسألهم عن أي شيء خوفاً من سطوة بعض سائقي الحافلات الذين اصبحوا يشكلون مافيات تسيطر على الشركة.. تكتلات غريبة، ومنهم يطالب باقالة هذا والآخر يريد تعيين ذاك... النظام الاداري ضعيف وإدارة أفلتت زمام الأمور من يدها.. مسؤولون لا يستطيع أحد منهم محاسبة المقصر وإذا ما فعل يهدد بالقتل..

هذه الشركة التي تربطها بالمواطنين شراكة اجتماعية وإنسانية قديمة أصبحت حكراً على البعض الذين لا يهمهم إلا جني أرباح تشغيل الحافلات لنفسه.

750 حافلة

750 حافلة حديثة منها ذات الطابقين تعمل في شوارع بغداد وسوائقها يتقاضون رواتبهم من الشركة وإيراداتها تدخل في جيوب السواق وليس عائداً للشركة وإنما تفضل أحد العاملين عليهم يتحدث على الشركة بين الفينة والأخرى بخمسة آلاف دينار.

الجميع هنا يريدون الحديث عن هذه الأوضاع ولكن عندما ينظرون الى بعضهم البعض يسكتون فما السر؟ لا أدري! أحدهم مزق هذا الصمت وطلب مني ورقة وقلم ليكتب لي الوضع المزري في المنشأة فرحت، فإذا بي أتسلم الورقة فقط.. ورقة رسمت عليها بعض الأسطر التي لا تعنيني بشيء وغير مكتوب عليها اسم المصدر فانتابني الإحباط ثانية.

في غرفة الاستعلامات

وفجأة دخل غرفة الاستعلامات شابان تدل ملامحهما على قوة الشخصية والذكاء. وبعد تعرفهما علي بأني صحفي من جريدة (المدى) رحبا بي وقادا الى أحد دهاليز الشركة في نهاية الدهليز وجدتني في غرفة يكاد ينعدم الضوء فيها وتجلس هناك فتاتان متعبتان هناك فهمت من المهندس جاسم محمد أن إدارة الشركة حاولت أن تقنع سواق الحافلات بإعادة سياراتها الى المرائب الخاصة بالشركة مساء لغرض المبيت إلا أن السواق رفضوا الأمر ولم يتقبلوه بحجة أن الحافلات ملك لهم وهم الذين حافظوا عليها. علماً أن إيرادها اليومي يصل الى (30 أو 40) الف دينار وكله يدخل في جيوبهم. وعلاوة على ذلك إن الشركة تدفع لهم رواتب مغرية حسب سلم الرواتب الجديد يتقاضونها شهرياً ومنهم من استحوذ على أكثر من سيارة إذ وصل الى خمس سيارات يشغلها بطريقته الخاصة وأصبح هو المالك وإدارة الشركة بوارد السيارات يمن عليها بخمسة آلاف دينار بين يوم وآخر إن لم يكن كل ثلاثة أيام أو أكثر.

وفورات مالية.. ولكن

وشاطره الحديث زميله ستار سلمان قائلاً: هل تعلم لو استثمرت إيرادات السيارات العاملة في شوارع بغداد لأصبح لدينا وفورات مالية تغطي نفقات الشركة ناتياً دون الرجوع الى الوزارة، ولتمكنا من إعمار الشركة وإعادة الحياة الى الحافلات العاطلة دون الاستعانة

السيارات المفقودة

وجواباً على سؤال حول السيارات المفقودة قال: لقد تم تشكيل لجان مشتركة مع الشرطة العراقية وتم جمع العديد منها وخصوصاً الحافلات السياحية التي تم تشغيلها في مختلف النشاطات كنقل الحجاج من بغداد الى حفوان والى أراضي السعودية ونقل الجيش العراقي وإعادتها الى الخدمة في مكتب النقل الدولي من بغداد الى عمان.. ونحن نسعى الآن الى إعادة سيارات النقل الداخلي من الحافلات ذات الطابقين والعائدة الى مرائب الشركة وفرض إيرادات يومية على مستخدميها تقدر ما بين (5-10) آلاف دينار.

مشكلة من دون حل

وعقبت السيدة عطار دعبد الحمزة الى أنه تمت مقابلة السيد وزير النقل وشرحنا لسيادته هذه الصورة من خلال لجنة تشكلت لهذا الغرض إلا إننا لم نحصل على أية إجراءات تضمن لنا تنفيذ ما طرحناه بخصوص الحافلات إذ شكلت لجنة أخرى تعارض ما عرض على الوزير لئلا تتعرض مصالحها للخسارة وأصبحت هناك لجنتان تضم العديد ما بين مؤيد ومعارض وكان حل الوزير لمطالباتهما هو احتواء آراء اللجنتين من دون حل للمشكلة التي لا تزال قائمة.

حافلات شركتنا عند دول الجوار

والأغرب من هذا كله كما يقول المهندس ستار سلمان: إننا وجدنا عدداً كبيراً من حافلاتنا التي سرقت تم نقلها الى الأردن لغرض بيعها في السوق الحرة هناك. وعند مراجعتنا للسلطات الأردنية أكثر من مرة لإعادتها طلبت منا هذه السلطات كتاباً من الشرطة الدولية (الإنتربول) وعند مراجعتنا الشرطة الدولية في العراق أجابتنا بأنها لم تكن لديها أي اتصالات مع الشرطة الدولية في البلدان الأخرى، وهكذا ضاعت العديد من حافلاتنا السياحية الحديثة وبيعت عن طريق السوق الحرة الى بلدان الجوار.

وقد وجدنا قسماً منها تعمل لنقل الحجاج داخل الأراضي السعودية وأخرى في إيران ودول الجوار الأخرى.

وبعد هذا الحديث الطويل المحزن سألتهم إن كان بإمكاني مقابلة السيد المدير العام للشركة أو مجموعة من العاملين فأجابني أحدهم لا تستطيع لأن المدير العام خرج الى الوزارة والعاملون هم الآن يتظاهرون لإبداله بمدير آخر!

متابعة المدى

متى نأكل رغيف خبز جديداً؟

من المسؤول عن رداءة الطحين في الناصرية؟

الناصرية/حسين كريم العامل

في زمن النظام السابق تدخلت ايد غير نظيفة في عملية تصنيع الطحين وأصبح الجشع المادي هو الذي يتحكم فيها، وكان المواطن هو الذي يدفع الثمن. وفي الفترة التي تلت الحرب تحسنت عملية التصنيع نوعاً ما إلا أنها شهدت تذبذباً في النوعية واشتكى بعض المواطنين من تباين في توزيع حصص الطحين على الوكلاء من خلال اختلاف النوعية بين منطقة وأخرى فقد وزعت نوعية جيدة في هذا الحي في حين وزعت نوعية رديئة في الحي المجاور.

(المدى) حملت هذا السؤال الذي طرحه المواطنون وتوجهت به الى المسؤولين المعنيين بهذا الشأن

السبب يكمن في التجهيز من السيلو

اصحاب المطاحن هم دائماً المتهمون لذلك اول من التقيناهم كانوا القائمين على تصنيع هذه المادة وقد تحدث المهندس عادل ثامر الرميض أحد المساهمين في شركة الرحمن لمطاحن الحبوب بعد أن أخذنا في جولة داخل المصنع فقال:

- إن سبب هذا التباين والتذبذب في النوعية يعود إلى الحنطة التي تجهز لنا بها السايلو أو الى نسبة الخلط من الحنطة المستوردة والحنطة المحلية التي تغيرت في الآونة الأخيرة فبعد أن كانت نسبتها قبل الحرب 75 % مستوردة مقابل 25 % محلية أصبحت بعد الحرب 50 % مستوردة و 50 % محلية وفي هذا الشهر محلية وهكذا اصبحت النوعية تختلف من وجبة لأخرى ونسبة الشوائب العالية كانت لها علاقة مباشرة بذلك.

لصاحب المطحنة الحق في الاعتراض

حمدنا كلام اصحاب المطاحن جميعاً والذي كان متطابقاً من حيث الحيثيات وتوجهنا إلى المهندس علي عزيز مدير الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع ذي قار والذي علق على الموضوع قائلاً:

- إن تعميمنا واضح لجميع اصحاب المطاحن حيث قلنا لهم إنه يحق لهم الاعتراض على نسبة الخلط قبل خروج السيارة من السايلو إذا كان لديهم شك في نسبة الخلط. ولم يحصل أن اعترض احدهم على ذلك.. ثم إن نسبة الخلط جاءت بموجب تعليمات وزارة التجارة ولا دخل لنا بها، أما عن نوعية الانتاج فالسبب يعود لنوعية الحنطة المستلمة من المخازن العامة فمن المعروف إن الحنطة الاسترالية هي افضل انواع الحنطة ولكن عندما استبدل هذه الحنطة بغيرها فمن المؤكد حصول تباين في النوعية وخصوصاً في الحنطة الروسية التي تعطي بعد التصنيع الطحين (السميد) الذي لا يصلح إلا للأفران الآلية.

الافران بلا مخالفة

وعن إمكانية أن تكون المطاحن قد تلاعب بنسبة الخلط أو إضافة نوع آخر على ذات الخلطة قال المهندس علي:

- لا اعتقد ذلك. فهناك لجنة مشكلة يشترك في عضويتها مدير الرقابة التجارية ومدير تصنيع الحبوب وممثل عن شركتنا وقد قمنا بجولات ميدانية مفاجئة ولم نسجل اية حالة من هذا النوع والحمد لله.

أما المهندس الزراعي كاظم خشاله سعيد مدير تصنيع حبوب ذي قار فله رأي آخر إذ قال:

- إن الحنطة الحلية هي السبب الرئيس في هذا التباين لاحتوائها على الكثير من الشوائب ونسبة عالية من الشعير، قد تسببت في اعطاء انتاج يختلف ما بين مطحنة وأخرى مما يجعل المواطن كثير الشكوى من هذه الحالة. أما الحنطة المستوردة فتنتج دقيقاً من منشأ واحد بل تعددت مناشئها فهناك الحنطة الاسترالية والحنطة الارجنتينية والسورية والباكستانية من هنا يحصل التباين في النوعية فيكون هناك تذبذب ما بين خلطة وأخرى. وهذا لا نستطيع تجاوزه، لأنه ليس من اختصاصنا بل هو عائد لسياسة الدولة في الاستيراد.

وفي ختام الحديث وجه السيد كاظم دعوته إلى عمال السايلو مطالباً منهم القيام بغربلة الحبوب على نحو جيد من أجل انتاج رغيف خبز يليق بالمواطن العراقي الجديد ومثله فعل مدير الشركة العامة لتجارة الحبوب المهندس علي عزيز.. ونحن والمواطن ننتظر منهم المزيد ونتأمل أن لا يجعلونا نبحث عن التبريرات التي لا تقنع المواطن الذي يبحث عن رغيف جيد بعد أن سئم من رغيفه القديم.

بريد المدى

ورد لنا عدد من الرسائل هذا الاسبوع من محافظات العراق يأمل مرسلوها ان تأخذ رسائلهم طريقها للنشر. رسالة من محافظة البصرة وصلتنا بيد الزميل عبد الحسين الغراوي مراسلنا في البصرة جاء فيها:

ادوية سامراء تباع على الارصفة

تشهد الاسواق البصرية حالياً انتشار اوسع لادوية متعددة الاستخدامات والانواع والاشكال والالوان، وانه وحده يعرف من هي الجهة المصنعة لهذه الادوية الرخيصة الثمن والكثيرة المخاطر الصحية على المواطنين في غياب الرقابة من الجهات المعنية. ينتشر باعة هذه الادوية واغلبهم من صغار السن ومن الشباب والنساء بشكل لافت للنظر في اسواق العشار والبصرة وسوق الجمعة وحي الحسين والعقل (5) ميل والجمهورية، كما ينتشرون قرب الصيدليات وعيادات الاطباء... باعة هذه الادوية يروجون اشاعة مفادها ان ادويتهم هي من (ادوية سامراء) وخاصة حبوب ابارامينول.

هذه الظاهرة تتطلب منا وقفة قانونية لتشارك فيها الجهات المعنية لمعرفة طبيعة هذه الادوية ومنافذ استيرادها وكيفية دخولها ومناشئ صناعتها ومدة صلاحيتها لحماية المواطنين من اضرارها وتجنيبهم استخدامها.

وكان المدير العام لشركة سامراء للادوية قد صرح بان علاقة الشركة وجدت على بعض الادوية المصنعة في شركات اخرى وهي لا تمت بأي صلة الى شركة سامراء، وهذا يدلل على وجود الغش الصناعي ودخول ادوية غير معروفة المنشأ الى اسواقنا المحلية وبات انتشارها يشكل خطراً على المواطنين.

(1500) طالب بلا حنفية ماء

وجاء في رسالة اخرى حملها الينا الزميل حسين العامل مراسلنا في الناصرية ان مدرسة الجماهير في حي اور بناية تضم ثلاث مدارس مجموع طلابها (1500) وفيها مصدر ماء وحيد هو عبارة عن (صوندة) دون حنفية وتتدفق الماء منها على نحو مستمر أصبحت الساحة عبارة عن مستنقع، وحينما يذهب الطلاب لشرب الماء عليهم الخوض في ذلك المستنقع علماً أن حارس المدرسة هو وأطفاله مصابين بـ(الجذام) مما يعرض التلاميذ الى خطر العدوى.

متقاعد بلا راتب

المواطن عباس فاضل محمد من محافظة ديالى قرية ابي صيدا يقول في رسالته طرقت كل الأبواب في سبيل إيصال صوتي وأصوات الكثيرين ممن هم مثلي، وما من مجيب وها أنا الآن أطرق باب الصحافة علها ترأف بحالنا وتفسح لنا ولو حيزاً صغيراً نبث من خلاله همومنا ومظالمنا.

في عام 1982 وبعد مضايقات عدة من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات الصدامية تمت إحالتي على التقاعد بعد أن كنت أشغل وظيفة نائب ضابط عسكري، والسبب وكما هو مرفق في الكتاب الصادر عن أمن الشدادية أنهم اكتشفوا إني مستقل، أي لا أنتمي الى حزب البعث وأن لي ابن عم في حزب الدعوة وهو الملازم البطل عبد الجبار محمد مراد الذي أعدم بقرار ظالم من قبل الطاغية، وفي الوقت ذاته اكتشف إن أمر التقاعد كان شكلياً أي إنني لم أتسلم أي تقاعد، وعلى الرغم من البؤس الذي كنت أعيش فيه استبشرت خيراً عندما تحرر العراق من الظلم والطغيان، لكن الأيام والشهور كانت تمر وأنا ومن هم مثلي من العسكريين السياسيين نعاني شظف العيش وضيق الحال وما من أحد ينصفنا، فهل يعني هذا إننا أناس من كوكب آخر أم أن هناك بنداً في حقوق الإنسان يمنع التعاطف مع أي إنسان خدم في الجيش العراقي حتى وإن كان من المتضررين سياسياً ومعنوياً ومعيشياً، لذا نرجو أن نلتقي بمن يرشدنا الى أي جهة نلجأ حتى يبت بأمرنا، فالأيام تمر والحال يضيق أكثر فأكثر، وما من بارقة أمل تطفئ همومنا وترسم ابتسامة على شفاه أطفالنا.

اجابات ومردود

إجابة من وزارة التربية

فيما يأتي إجابة وزارة التربية عن الموضوع الذي نشرته (المدى) تحت عنوان (هل الدروس الخصوصية مرض معد لا يمكن معالجته؟) في العدد 37 المؤرخ في (2004/1/14):

"نشكر اهتمامكم الجاد بالعملية التربوية ورصد بعض الحالات السلبية التي تظهر كإفرازات في ظروف البلد واستغلال بعض النفوس الضعيفة لهذه الظروف علماً بأن وضع الحلول لهذه الظاهرة لا يعتمد على وزارة التربية فحسب بل يتطلب تكاتف جهات عدة لكون أسبابها مختلفة منها الاقتصادية والتربوية علماً بأن لوزارة عدة إجراءات منها استقدام أجهزة الإشراف الاختصاصي والتربوي لمتابعة المدارس وتقييم التدريس فيها ومنع التدريس الخصوصي كحالة عامة وتدريس المدرسين لطلبتهم بشكل خاص فضلاً عن إقامة دورات تقوية للمواد الدراسية لرفع المستوى العلمي للطلبة وتوزيع المدرسين الأكفاء على المدارس بصورة عادلة كما إن ارتفاع الدخل الشهري للمعلمين والمدرسين سيعالج المشكلة الاقتصادية لهذه الظاهرة.. ويجب أن يكون الدافع الوطني وراء كل سبل إجلاء الظواهر السلبية المؤثرة على المجتمع لا سيما إن المعلم والمدرس هما الشريحة الأكثر في المجتمع".

خضير الحميري